الفصل الأول

مقدمة

أهمية التعريف

يتناول هذا الكتاب الإجابة عن السؤال الآتي: كيف ينبغي لنا أن نفهم فكرة الإبادة الجماعية؟ كانت الإبادة الجماعية قضية محورية في سياسات العالم في العقود الأخيرة من الزمن، ولاسيما في البوسنة ورواندا ودارفور، وتاريخها كان وما يزال موضع جدل في بلاد مثل ألمانيا واليابان وتركيا حول عنف ذي طابع إجرامي في الحربين العالميتين، وفي أمريكا الشمالية وأستراليا حول عنف سابق مُورِسَ بحق شعوب أصلية.

يطارد شبحا المحرقة والنكبة نزاعات القرن الحادي والعشرين بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ويستمر طرح قضايا الإبادة الجماعية في العديد من النزاعات الحالية التي يُستهدف فيها السكان بالعنف، وتظهر ادعاءات حول الإبادة الجماعية تثير النزاع والخلاف، وفي أغلب الأحيان تصبح الإبادة الجماعية أداة في الجدل السياسي يتَّهِمُ فيها طرفٌ طرفًا آخر بتنفيذها،

obeikan.com

وينفيها الطرف الآخر، وعندما تظهر تحديات جديدة يبرز الجدال المشوَّش نفسُهُ حول السؤال فيما إذا كانت الهجمات على المدنيين تشكل إبادة جماعية أم تطهيرًا عِرقيًّا، أم أنها مجرد تجاوزات في حرب أهلية قذرة؛ وغالبًا ما تبدو وكأنها جدالات لم تستعر مسبقًا حول قضايا سابقة، قليلة هي الأفكار ذات الأهمية نفسها في الجدال العام، لكنها في بعض الحالات تكوِّن المعنى والمنظور لفكرة أساسية متفق عليها، ولكن بشكل أقل وضوحًا.

يبدو من البديهي أن على البحث أن يساعد على توضيح الإبادة الجماعية، ومن ثم يُساعد أولئك الذين يرغبون بفهم أحداث مريرة في تاريخ الإنسانية، بيد أنه يمكن بالنسبة إلى كثيرين النقاش التعريفي حول تجارب رهيبة من العنف تبدو خارج الموضوع، وحول هذا الموضوع لا يمكن التسليم بالفرضيات الأكاديمية العادية. تتحدث شارلوت ديلبو Charlotte Delbo الناجية من معسكر أوشفيتز النازي عن المعرفة العديمة الفائدة عندما تشير إلى تجارب كانت في غاية القسوة لدرجة يصعب نسيانها، لكنها أيضًا قاهرة لدرجة أنه «كلما واجه المرء وقائعها الصارخة –حتى في القراءة عنها، ناهيك عن تجربتها شخصيًّا أو حضورها في الذاكرة الشخصية– صار معرَّضًا للإرباك أكثر»[1]، وغالبًا ما عُدَّت الإبادة الجماعية مشتملة على ميول فتاكة في غاية الفظاعة واللاعقلانية؛ لدرجة تصبح فيها استثنائية بالمطلق، وغير قابلة للتفسير في الواقع، قد يبدو هذا حطًّا من قدر تلك التجارب عندما نناقشها ضمن الإطارات التفسيرية التي يتبناها الدارسون، إذ تتطلب جريمة الجرائم هذه أكثر من مجرد التزام عادي بالدراسة والحقيقة، يقول جون روث John Roth إن الدراسة تفترض مسبقًا «قيمًا لا تنطوي عليها الدراسة التاريخية وحدها...، فأي مناظرة...، تستحق

العناء فقط لدرجة لا تغض الطرف معها عن حقيقة أن الأسباب الأخلاقية هي الأهم لدراسة هذه الفصول المظلمة من التاريخ»[2]، وهنا ينبغي على الدارسين أن يؤدوا الشهادة، ويُظهروا التضامن مع الضحايا، ويقفوا بصورة قاطعة على طرف واحد من العملية التاريخية.

وبناء عليه يشتكي الباحثون من التعريفيّة؛ أي الانتباه المفرط لتفاصيل المفهوم؛ إذ يحذر عالم النفس الإسرائيلي إسرائيل تشارني Israel Charny من أن الجدال الموسع حول التعريف قد يقود إلى النقطة «حيث تُفقد حقيقة الموضوع قيد النقاش، أي إن الباحثين الذين يجرون البحث لا يختبرون الشعور بها بعد ذلك»[3]، ويوافق المؤرخ هيربرت هيرش Herbert Hirsch قائلًا: «إنه لأمر مؤسف ضغط دراسات الإبادة الجماعية في مرحلة من عقلانية علم الاجتماع...، لتتم إعاقة تقدُّمها في التعريف والمتغير المحير، وتُستبعَد الحياة اليومية بكاملها من قائمة اهتماماتهم»[4]، لكن إن أردنا أن ننصف الضحايا، ونساعد على فهم فظاعات العنف، فليس بوسعنا إلا أن ننخرط في هذه القضايا بصورة مجردة وملموسة على حد سواء، فالهدف يتمحور حول منع الإبادة الجماعية ومعاقبة مُرتكبها، ولفعل ذلك علينا أن نكون على دراية كافية بالجريمة، ولا يمكن تجنب قضايا التعريف في هذه المهمة، بل ستتطلب وقتًا وعناية؛ لأن مثل هذه الأفكار غالبًا ما تكون متجاوزة حد البساطة. يعبر ماكس ويبر Max Weber واضع النظريات الاجتماعية عن الموضوع قائلًا: «إن الملل غير المبرر ظاهريًّا، والمُتضمَّن في التعريف المفصل للمفهومات مثال على أننا غالبًا ما نتجاهل لنفكر بوضوح بما يبدو جليًّا؛ لأنه مألوف بصورة بديهية»[5].

لِمكن وضرورة التصنيف

يُعد التعريف في أي حالة جزءًا من موضوع الإبادة الجماعية، إذ عُدَّت الإبادة الجماعية النازية جريمة تندرج تحت التصنيف الاجتماعي، وهي جريمة اجتماعية عرَّف فيها علم زائف الناسَ عندما صنَّفهم تبعًا لعرقهم، وقد «وصف الصحفي ويليام ل. شيرِر William L. Shirer النازيين بأنهم علماء اجتماع؛ بسبب الطريقة التي كانوا مهووسين فيها بتلك التصنيفات»[6]. ليست عملية الإبادة الجماعية كلها زائفة علميًّا، لكن تصنيف التجمعات السكانية والأفراد ضمن مصطلحات عرقية وعدائية أخرى يُعدُّ واحدًا من مكوناتها الأساسية، ويكمن الخطر في التصنيف دائمًا كما يرى نايجل إلترينغهام Nigel Eltringham في «أننا نضع الأشياء المادية في غير نصابها، وننطلق نحو إثبات أن مفاهيمنا المجردة تنسجم مع الواقع بدل أن تكون قيمًا تقريبية مشروطة»[7]، يحاول مرتكبو جرائم الإبادة الجماعية فرض تصنيفاتهم من خلال العنف الجسدي الذي يدعم العنف التصوري للتمثيلات الاعتباطية.

تعد الإساءة لاستخدام التعريف، والتصنيف جزأين لا غنى عنهما بالنسبة إلى الإدراك البشري، والحياة الاجتماعية، ومن المهم ملاحظة أن المستهدفين في الإبادة الجماعية يُصنِّفون تعريفاتهم الخاصة، ويُقدِّمونها بصورة ضمنية أو علنية، فهم يؤكدون مفهوماتهم الخاصة بهم عن المجموعات التي ينتمون إليها، ورواياتهم عن هوياتهم بدل القبول بتصنيفات مهاجميهم، إنهم يؤكدون وضعهم بصفتهم مجموعة من المدنيين، ويدحضون اعتقادات مرتكبي الإبادة الجماعية بأنه يمكن معاملة الناس العُزَّل على أنهم محاربون،

ويعرِّفون أنفسهم لا بصفتهم ضحايا، أو المتلقي السلبي لعنف الإبادة الجماعية وحسب، بل بصفتهم مقاومين أيضًا، سواء أمدنيين كانوا أم مسلحين، وفي الصراعات حول الإبادة الجماعية يحاول أولئك المستهدفون بالعنف فرض تصنيفات مضادة على أولئك الذين يُصنِّفونهم، فغالبًا ما يصفونهم بالاستبداديين والوحشيين والمجرمين.

تلائم فكرة الإبادة الجماعية هذا النمط، فقد أراد مبتدعها رافائيل لِمكن أن يفرض من خلال القانون الدولي، والتحقيق التاريخي نوعًا جديدًا من التصنيف على مرتكبي العنف، وفي تعريفه -الذي أناقشه بالكامل في الفصل التالي- يُنظَر إلى أنواع الأعمال التدميرية كلها التي تُرتَكب ضد المجموعات بأنها تنتمي إلى الصنف نفسه، وبذلك تجرَّم، فبالنسبة إلى لِمكن لم تكن أعمال مثل القتل، وترحيل الأجانب، وانتزاع الملكية، والتدمير الثقافي جرائم بيِّنة، بل كانت تجليات للجريمة الشاملة لتدمير المجموعة، تستحق التوثيق والترسيخ في القانون الدولي، والتحقيق التاريخي على حد سواء؛ لإدراك مشكلة عامة مرتبطة بالعنف ضد المجموعات السكانية.

إن تصنيف لِمكن قوي قانونيًّا واجتماعيًّا، مصبوغ بالقيم العالمية والإنسانية، فيشتمل على أهمية أخلاقية وسياسية كبيرة جدًّا، وهذا ما منحه قوة ما كان ليكتسبها لو كان غامضًا، أو مُعرَّفًا بصورة غير دقيقة، وليس بالضرورة أن نتبنى مصطلحات لِمكن أو تعريفاته، لكن من الضروري أن نكون على دراية بها عندما نغيِّرها لاستخدامها بطرق جديدة، وعلينا أن نحدد السبب عندما نقدِّم مصطلحات جديدة لوصف الظواهر التي حددها أصلًا.

مشكلة التعريف المتغيرة

صاغ لِمكن المصطلح عام 1944م، وعنى به ما قاله بالضبط، لكن سرعان ما اتسع استخدام مصطلح الإبادة الجماعية، وبدأ معناه -كما هو طبيعي عندما تهرب الكلمة من مخترعها- بالتغير بطرق حاذقة وغير حاذقة، فقد أعيد تعريف المصطلح -على وجه الخصوص- من أجل وثيقة دولية قانونية جوهرية هي مسودة اتفاقية عام 1948م حول منع حدوث جريمة الإبادة الجماعية ومعاقبة مرتكبها (اتفاقية الإبادة الجماعية) التي أثر لِمكن في صياغتها، وبعدها دخل المصطلح في الخطاب السياسي في أغلب اللغات بصورة متأخرة نوعًا ما، وأصبح مفهومًا في العلم الاجتماعي الأكاديمي والتاريخي بدءًا بمرحلة الثمانينيات؛ فبعد نهاية الحرب الباردة بين عامي 1989-1991م، اكتسب المصطلح روحًا جديدة في هذه المجالات كلِّها؛ لأن السياسات العالمية أصبحت أكثر انفتاحًا على شؤون حقوق الإنسان، وبدأت مؤسسات قانونية النظر فعليًّا في قضايا إبادة جماعية، كما تعمَّقت الدراسة الأكاديمية في هذا المجال.

إن جزءًا كبيرًا من مشكلة هذا الكتاب أن الخطاب العام والقانوني والعلمي قد غيّر معنى الإبادة الجماعية بطرق مثيرة للشك، وغالبًا من دون تكبد عناء تبرير ذلك التغيير، أو أنه استخدم المصطلح بشكل فضفاض في حقل دراسات الإبادة الجماعية المتسِع، ووسط عرض دراسات الحالة، والدراسات المقارنة التي غالبًا ما تترك انطباعًا جيدًا؛ بالكاد تقدَّم النقاش حول ما تعنيه الإبادة الجماعية منذ تسعينيات القرن العشرين، وأن كثيرًا من الباحثين -وليس

فقـط المحامين ممن يميلـون للاعتراف بمركزية الاتفاقية بالنسـبة إلى قانون الإبادة الجماعية- يعكفون على استخدام الاتفاقية من دون نقد؛ رغم نقائضها المعترف بها، وبسبب هذا الوضع نتجت لدينا إجابات غير ملائمة للسؤال الذي نُوقش مطولًا عن معنى الإبادة الجماعية.

يشـير كريسـتوفر بويـل Christopher Powell إلـى أن «الإبـادة الجماعيـة مفهـوم محـل نزاع بصـورة أساسـية ومن الطـراز الأول»[8]؛ بسـبب «الاهتمامات العاطفية والأخلاقية والسياسـية الواقعة علـى المحك في تلك الخطابات كلِّها، ولأنه أمر معقد بصورة متأصلة، ويمكن وصفه بطرق متعددة»[9]، وقد قدَّم لِمكن مُتَعَمِّـدًا مفهومًـا غطى طيفًا واسـعًا من الأفعال والأحـداث التاريخية المتنوعة؛ ولذلك كان من غير الممكن تجنب التعقيد منذ البداية في الجدل الدائر حاليًّا.

تُعـدُّ أعمـال الإبادة الجماعية واسـعة النطـاق، وذات وقائـع عنيفة، وهذا أحـد الأمـور القليلـة التي يتفـق عليها الجميـع، وتُعد هذه الحـوادث في طبيعتها معقـدة بصورة فردية، ومتنوعة بصورة جماعيـة، وبإضافة التعقيد والتنوع إلى الاهتمامات العميقة التي تظهر في مناقشة موضوعات كهذه؛ ليس من المفاجئ أن تكون الإبادة الجماعية محل نزاع.

لذلـك، مـا مـن إجابـة واحـدة صحيحة لسـؤال هـذا الكتـاب؛ مـا الإبادة الجماعيـة؟ فالإبادة الجماعية ليسـت واقعًا بسـيطًا موجـودًا بإمكاني الحصول عليـه، وإعطـاء القـارئ التعريـف الصحيـح لـه، ولذلـك فـإن سـؤال مـا الإبادة الجماعية يُفضي إلى سـؤال: ماذا ينبغي أن تعني الإبادة الجماعية؟ وهو سـؤال أجيـب عنـه بإجابـات كثيـرة، وبمـا أنـه ينبغـي للكلمـة أن تحمل مطالـب كثيرة

مختلفة؛ أخلاقية وقانونية وسياسية وأكاديمية كذلك، فمن الصعب استنباط تعريف يعبر عنها كلها، بيد أن ذلك لا يعني -كما يفترض العديد من الباحثين- أنه بإمكاننا ببساطة تعريف الإبادة الجماعية من جديد في كل مرة بأي طريقة تبدو ملائمة فيما يتعلق بالمشروع المعين الذي نباشر فيه، سواء أكان أخلاقيًّا أم سياسيًّا أم قانونيًّا أم أكاديميًّا، بل على العكس، يجب أن يحترم استخدام مصطلح الإبادة الجماعية تاريخ التفكير بالكلمة، ويجب استخدام المفاهيم الجادة جميعها بصورة ثابتة على مبدأ -مع ترابط داخلي في المعنى بالإضافة إلى إشارة صحيحة- ويجب أن تكون تلك المفاهيم قادرة على التبرير المطوَّل، فنحن بحاجة إلى مفهوم ذي متغيرات واضحة ومنطقية، ويشكِّل المعنى الأكبر لطيفٍ من الحالات.

مفهوم اجتماعي وتاريخي

قدَّم لِمكن مصطلح الإبادة الجماعية ليصنع منها صنفًا قانونيًّا، ويبدو جليًّا أنه عدَّها صنفًا اجتماعيًّا وتاريخيًّا أيضًا، فإذا ورد التعبير في سياقات قانونية وسياسية نال فيها رواجًا، وكان من المتعارف عليه دائمًا؛ أنه يشير إلى طبقة معينة من الظواهر التاريخية والاجتماعية، لقد أَتبع لِمكن خطواته السياسية والقانونية المبدئية ببدايات دراسة تاريخية شاملة جعلته يستمر بعرض تعريفاته الاجتماعية الخاصة، رغم بدائية تعاريف الاتفاقية القانونية والسياسية، وبهذا تنتمي مهمة التعريف الأساسية إلى أولئك الذين يدرسون الظواهر التاريخية الاجتماعية مهنيًّا، أي علماء الاجتماع والمؤرخين.

تعاملت السلطات القانونية مع سؤالنا ذي الطابع الاجتماعي، كما فعل الباحثون في فروع الدراسة الأخرى، وعلى غير المعتاد عُرِّف هذا المفهوم الاجتماعي في القانون الدولي قبل أن يتمكن علماء الاجتماع من تقديم تعاريفهم الخاصة، الأمر الذي خلق حالة استمرت فيها السلطات القانونية بتناول معنى الإبادة الجماعية بصورة مستقلة عن الجدل الأكاديمي، وحَظي علماء الاجتماع والمؤرخون بنصح كبير لتناول النقاشات القانونية -كما سأفعل أنا في هذا الكتاب- لكن علينا ألا نكون مراعين لها بصورة مفرطة، فمهمتنا الأساسية تطوير مفهوم اجتماعي يكون مفيدًا في البحث التاريخي. يمثل علم الاجتماع الدور الذي يُنتج المفهوم للعلوم الاجتماعية، أما التاريخ فيعبر عن الدراسة التجريبية للظواهر الماضية والحاضرة والمستقبلية التي يأخذها العلماء الاجتماعيون، وباحثو الدراسات الإنسانية على عاتقهم، إضافة إلى المؤرخين المحترفين، والمشروعات التاريخية والاجتماعية لفهم أصناف ومراحل الظاهرة وشرحها بصورة شاملة وأساسية أكثر من المشروع القانوني؛ توجّه في نهاية المطاف نحو تأكيد لوم الفاعلين أفرادًا ومجموعات على أفعال معينة، رغم أن القضايا القانونية -ولاسيما ضد الدولة والقادة العسكريين- تُرفع أحيانًا من أجل تقديم حقيقة تاريخية، إلا أنها تعمل وفقًا لقواعد مصممة لتقييم حجم استحقاق اللوم بالنسبة إلى لأفراد، والمفاهيم التي تنتج من المساومة السياسية، ولذلك لا يمكنها أن تحل محل البحث الاجتماعي الذي يصنع المفهوم، أو محل البحث التاريخي.

يتناول هذا الكتاب السؤال الخاص بالتعريف من وجهة نظر المنهج والنظرية الاجتماعيين، لكنه يتناوله اعتمادًا على الالتزام بالبحث التاريخي

التجريبي والعلمي الاجتماعي، اعتقادًا بأن التساؤل العقلي مشروع تمهيدي يجب أن يقودنا إلى الدراسة الفردية لوقائع تاريخية معينة، والدراسة العامة لأصناف الوقائع، وبصورة أكثر دقة ينتمي منهجي إلى علم الاجتماع التاريخي، وهو حقل فرعي من علم الاجتماع يربط التحليل الاجتماعي بشكل وثيق بالتوجهات الشائعة للتطور التاريخي، إضافة إلى تطبيق النظرية الاجتماعية على حالات تاريخية معينة. يمكن عَدُّ علم الاجتماع التاريخي نوعًا من التاريخ النظري، أو تطبيق علم الاجتماع على المشكلات التاريخية. «يتضمن معظم علم الاجتماع التاريخي تحليلًا متوسط المدى؛ وفي مواضع أخرى قمت بتحليل من هذا النوع عن الإبادة الجماعية، متضمنًا نقاشًا حول قضاياها المنهجية»[10]، ومع أن الكتاب الحالي معتمد على المنهج نفسه، إلا أنه عوضًا عن ذلك، مهتم أساسًا بالأسئلة العقلية والنظرية، وفي هذا الصدد قد يُعدُّ عملًا يخص نظرية اجتماعية تاريخية بدلًا من أن يكون علم اجتماع تاريخيًّا بالمعنى الأكثر شيوعًا، ومع أن الكتاب يركز من دون تبرير على وضع المفهوم الخاص بعلم الاجتماع، إلا أنني وفي المراحل كلها أربط الجدال بحالات معينة، وموضوعات تاريخية.

بنية الكتاب

يتناول الكتاب مشكلتين عامَّتين حول وضع مفهوم الإبادة الجماعية؛ أولاهما أن الخطابات التي تحيط بالتعريف غالبًا ما تكون مفككة، مع اقتراحات متشعبة لا تأخذ في الحسبان عرض أسبابها الجوهرية، بمعنى آخر يبدو الأمر كما لو أن الباحثين يعتقدون أن بإمكانهم تقديم تعريفهم الخاص في بحثهم. أما المشكلة الثانية فتتمثل في أن أساليب خطاب الدراسات حول الإبادة الجماعية

غالبًا ما تكون غير متفقة مع النظرية الاجتماعية، رغم أنها مطَّلِعة على عمليات تشكيل المفاهيم الاجتماعية والقانونية أيضًا، إذ لا يتعامل الخطاب القانوني مع المشكلات الاجتماعية غالبًا من دون الرجوع إلى المعرفة بعلم الاجتماع وحسب، بل إن طلاب الدراسة التجريبية للإبادة الجماعية غالبًا ما يجدون الأمر مريحًا عندما يتركون القضايا المتعلقة بالمفاهيم، وتلك النظرية منها خارج الموضوع.

يقوم تركيب الكتاب على هذا التشخيص، حيث يركز القسم الأول منه على الموضوعات والمؤلفين الأساسيين في كتابات الإبادة الجماعية؛ من أجل الحديث عن أشكال قصورهم، ودمج إنجازاتهم في إطار مفاهيمي كامل، ويبدأ هذا القسم بتاريخ فكرة الإبادة الجماعية، إذ يقدِّم الفصل الثاني نقاشًا موسعًا عن منهج لِمكن المؤسِّس، أما الفصل الثالث فيظهر كيف عُدِّل في اتفاقية الإبادة الجماعية، والكتابات اللاحقة عن الإبادة الجماعية، ومن ثم يستمر هذا الفصل بتناول ثلاث قضايا تشوش -حسب رأيي- وضع مفهوم الإبادة الجماعية، بينما يناقش الفصل الرابع كيف اعتُمِدت المحرقة بوصفها معيارًا للإبادة الجماعية بصورة عامة، أما الفصل الخامس فيحدد القضايا المتضمَّنة في استبدال عبارة التطهير العرقي بالإبادة الجماعية، ويناقش الفصل السادس الانتشار الأوسع لمفاهيم الإبادة التي أثَّرت في دراسة الإبادة الجماعية. وبالاعتماد على الجدالات في تلك الفصول، يطرح القسم الثاني من الكتاب وضع مفاهيم اجتماعية جديدة للقضايا الجوهرية، مع التركيز على العلاقة بين الوكالة والبنية، فيتعامل الفصل السابع مع فكرة التعمد، والفكرة البديلة للتركيب في تحليل عملية الإبادة الجماعية، وينتقل الفصل الثامن للحديث عن

قضايا تحليل تركيب النزاع حول الإبادة الجماعية وعلاقته بالحرب، وبالوصول إلى الفصل التاسع نجد أنه يناقش الفاعلين في الإبادة الجماعية، بما في ذلك الفكرة الأساسية للمجموعات، وقضايا العملية المرتبطة بالإبادة الجماعية، وينتقل الفصل العاشر ليشرح ويتفحص السياقات البنيوية للحداثة التي تنبع منها مسببات الإبادة الجماعية؛ كالثقافة والاقتصاد والسياسة والحرب والعلاقات الدولية، ويُختم بالفصل الحادي عشر بتلخيص نقاشات الكتاب، وتقديم تعاريفي الجديدة.

الحجة

يقدِّم هذا الكتاب مخططًا شاملًا عن فكرة الإبادة الجماعية، ويساعد القارئ على فهمها بصورة أفضل، لكن من الأهمية بمكان التأكيد أنه يعرض وجهة نظر محددة، وأؤكد أن طرح لِمكن الأساسي بأننا بحاجة إلى مفهوم عام مؤثِّر يصف التدمير كله المستهدف للتجمعات السكانية؛ وتجب إعادته إلى مكانه المركزي في عملية فهم الإبادة الجماعية، وفي الوقت نفسه، أتناول أشكال قصور التدعيم الفكري الذي قدَّمه لِمكن لهذه الفكرة، فهو لم يكن واضع نظريات اجتماعية مُتمرِّسًا، وكان الإطار الذي يعمل به انعكاسًا غير مكتمل التطور لبعض أفكار عصره العامة، ما أدى إلى خلق مصاعب في تصوراته عن المجموعات، وعلم الأحياء والثقافة، وحتى في استخدامه مصطلحي مجموعات والإبادة الجماعية.

أرى أن مفهوم لِمكن كان واسعًا بشكل كافٍ، وعلى النقيض من ذلك اتبعت تعاريف عدة لاحقة -بدءًا بتعريف الأمم المتحدة فصاعدًا- توجهًا

عديـم الشـفقة بتقليص منظور الإبـادة الجماعية، وفي النهايـة أضحت الإبادة الجماعيـة بالنسـبة إلى كثيـر من الكُتَّاب أكثر من القتـل الجماعي بقليل، وعليه تُسـتبعَد الحـالات التـي لا تُقتَل فيهـا الغالبية العظمى من تجمع سـكاني محدد، وفـي أثنـاء هذا التقليص، وبينما أوجـدت الاتفاقية معيارًا قانونيًّـا مهمًّا، وقدَّم الكُتَّاب والأكاديميون بعض التطويرات المهمة على طريقة تفكير لِمكن، أضعفت الكتابات في هذا الصدد جوهر منهج لِمكن، وعزز هذا الإضعاف الدور المشوَّه للمحرقة في الفهم العام للإبادة الجماعية من جهة، وتكاثر المفاهيم الجديدة المشـكوك فيهـا؛ مثـل التطهيـر العرقـي، والقتل السياسـي، وأشـكال أخرى من الإبادة التي تصف جوانب لما وجد لِمكن أنها بصورة ملائمة إبادة جماعية.

فـي الوقت نفسـه، واجهت الكتابات فـي هذا الموضوع صعوبـة بالغة فيما يتعلـق بالمفاهيـم الأساسـية التي طرحها لِمكن، وجسَّـدتها الاتفاقيـة، وعُزِّزت التفسـيرات غيـر الصحيحة لهذه الأفكار، ولا سـيما من خـلال القانون الدولي، علـى أنهـا عوائق في طريق الفهم، وأُقـدِّم هنا ثلاثة أمثلة، وأتـرك البقية لتأتي في فصول الكتاب؛ أولًا: جُسِّـدت فكـرة أن الإبادة الجماعية فعل متعمد لتصبح مفهومًـا غير واقعي اجتماعيًّا، ومتعلق ببُنية ثابتة خاصة وخفية، ومُنحت أهمية زائـدة فـي فهم الإبـادة الجماعية، فقد حجبـت فكرة التعمد هـذه القلق العلمي الاجتماعي العادي، والتاريخي مع التبادل بين ما يدعى عادة الوكالة (الفعل الذي يحـدد مجرى سـير الأحداث)، والبنيـة (النماذج المتكررة الحـدوث للعلاقات الاجتماعية التي تحدد شكل ممارسة الإبادة الجماعية). ثانيًا: تضمنت الفكرة بأنه يجب أن تكون التجمعات السكانية المستهدفة مجموعات مستقرة، والفكرة غيـر القابلـة للتطبيق اجتماعيًّا هنـا أن التجمعات الإثنية والقومية والمتشـابهة

أكثر ثباتًا مما هي عليه حقًّا، ما يؤدي إلى استبعاد كثير من التدمير المستهدف للتجمعات السكانية من نطاق الإبادة الجماعية. ثالثًا: أدت الفكرة التي ترى أنه من الممكن ممارسة الإبادة الجماعية في وقت السلم تمامًا كما في وقت الحرب؛ إلى قصور في فهم الصلات الوثيقة للإبادة الجماعية بالحرب.

أعتقد أن أشكال القصور تنبثق من نقص وجود فهم اجتماعي متماسك للإبادة الجماعية، ليس بوصفها فعلًا اجتماعيًّا وحسب، بل أيضًا بصفتها بنية لنزاع يتضمن علاقات اجتماعية بين فاعلين جمعيين (أي ليسوا أفرادًا) مختلفين، وعلاوة على ذلك لا يمكن وصف أولئك الفاعلين في الثالوث التقليدي المكوَّن من الجناة والضحايا والمتفرجين؛ لأن هذه التسميات تعزو الوكالة لمرتكبي الإبادة الجماعية فقط، وتستبعد كلًّا من مقاومة التجمعات السكانية المستهدفة، وتأثير أفعال الأطراف الثالثة، إضافة إلى أن فهم بنية الإبادة الجماعية بصفتها نزاعًا يجب أن يُتمَّم بفهم السياقات البنيوية الأوسع التي ينشأ فيها هذا النوع من النزاع، ويجب أن تلتزم شروحات الإبادة الجماعية التي تتعامل مع المسببات الموضوعية إضافة إلى التوجهات الذاتية للفاعلين بتلك السياقات، وبينما أراجع الاحتمالات الرئيسة أرى أن السياق والمسبب المباشر الأساسي يتعلق بروابط القوة السياسية والعسكرية المفهومة بالمعاني الدولية والعالمية، إضافة إلى تلك القومية والمحلية.

obeikan.com